

الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا ما بين (٢٠١٧-٢٠٢٤)

م.م. نادرة وهاب احمد *

المقدمة

عن تحولات لافتة في الأولويات تبعاً لاختلاف الرؤى بين الإدارات الأمريكية وتباين أدواتها السياسية والاقتصادية والأمنية و يمثل التنافس الدولي على أفريقيا مسألة أوسع من النزاع على المصالح الأنية ، إذ يمثل في جوهره محاولة لإعادة صياغة موازين القوى على المستوى العالمي. ومن هنا تتجلى أهمية دراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٤ ، بما يسمح بتوضيح طبيعة هذه المقاربة ورصد عناصر الاستمرارية والتغير في مسارها، خصوصاً مع اختلاف أسلوب إدارة الرئيس دونالد ترامب عن إدارة الرئيس جو بايدن، فقد اتسمت الأولى بتركيز أكبر على المقاربة الأمنية والاعتبارات الاقتصادية ذات الطابع البراغمتي، بينما اتجهت الثانية إلى استعادة نهج دبلوماسي تقليدي يقوم على الشراكات المتعددة الأطراف والتشديد على الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تباين الأسلوبين،

تحتل أفريقيا موقعاً مركزياً في الاستراتيجيات الدولية لما تزخر به من ثروات طبيعية واسعة وأسواق واعدة وموقع جغرافي استراتيجي يمنحها دوراً محورياً في صياغة معادلات الأمن الإقليمي والدولي وقد جعلت هذه العوامل القارة محط اهتمام متنامٍ، ليس فقط لفرصها الاقتصادية، بل أيضاً لدورها المباشر في قضايا الأمن العالمي، من مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، إلى ضبط تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأمين الممرات البحرية الحيوية، في هذا السياق برز الحضور الأمريكي بشكل متزايد خلال العقد الأخير، إذ لم يكن توجه الولايات المتحدة نحو أفريقيا بعيداً عن سباق النفوذ مع قوى دولية صاعدة كالصين وروسيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي الذي يسعى بدوره لترسيخ موقعه في القارة. ورغم أن الاهتمام الأمريكي بأفريقيا يعود إلى ما بعد الحرب الباردة، فإن السنوات الأخيرة كشفت

إشكالية البحث / تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التغيرات في القيادة السياسية الأمريكية بين إدارتي الرئيس دونالد ترامب والرئيس جو بايدن في إحداث تحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، من حيث الأهداف والأدوات والمجالات الحيوية، في ظل تصاعد التنافس الدولي على القارة؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

١- ما المحددات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شكّلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب؟

٢- كيف تجلّت مظاهر الاستمرارية أو التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا خلال إدارة الرئيس جو بايدن مقارنة بالإدارة السابقة؟

٣- ما طبيعة انعكاسات هذه الاستراتيجيات على الدول الأفريقية، ولا سيما في مجالات الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية؟

٤- هل تمثل الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٤) تحولاً بنوياً في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، أم أنها تعكس اختلافاً في الأسلوب السياسي مع ثبات المصالح الاستراتيجية الأساسية؟

فرضية البحث: يفترض هذا البحث أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٤) اتسمت بدرجة عالية

بقيت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة متمحورة حول حماية أمنها القومي، مواجهة التهديدات الإرهابية، ضمان استقرار خطوط الملاحة ومصادر الطاقة، وموازنة نفوذ القوى المنافسة في القارة.

أهمية البحث/ تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدّم قراءة تحليلية مقارنة للاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا في مرحلة اتسمت بتصاعد التنافس الدولي على القارة وتحولها إلى ساحة مركزية لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. ويسهم البحث في سد فجوة معرفية تتعلق بفهم طبيعة الاستمرارية والتغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، من خلال تقييم فاعلية الخيارات الاستراتيجية المتبعة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يعزز النقاش الأكاديمي حول دور أفريقيا في الاستراتيجيات الكبرى للقوى الدولية.

هدف البحث / يهدف هذا البحث إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٤)، من خلال دراسة أولويات وأدوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولا سيما إدارتي الرئيس دونالد ترامب والرئيس جو بايدن، مع التركيز على جوانبها الأمنية والاقتصادية. كما يسعى إلى تقييم مدى قدرة هذه الاستراتيجية على حماية المصالح الأمريكية ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ورصد انعكاساتها على الاستقرار الإقليمي ومكانة الولايات المتحدة في القارة ضمن سياق التنافس الدولي.

الجيوستراتيجية والاقتصادية في النظام الدولي المعاصر، ثم الانتقال إلى استعراض ملامح الاستراتيجية الأمريكية العامة تجاه أفريقيا، بما يشمل الأهداف الكبرى والمبادرات البارزة التي شكّلت توجهات واشنطن في القارة.

أما المبحث الثاني، فيركّز على تحليل الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى، من خلال مطلبين أساسيين: الأول يتناول الجانب الأمني، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، تقليص التواجد العسكري، والتعامل مع التهديدات العابرة للحدود، والثاني يسلط الضوء على الجانب الاقتصادي، من حيث طبيعة الاستثمارات، المساعدات، والتوجهات التجارية التي اتسم بها الخطاب السياسي في تلك المرحلة.

ويأتي المبحث الثالث ليحلّل الاستراتيجية الأمريكية في فترة إدارة الرئيس جو بايدن، عبر مطلبين أيضاً: يُعالج الأول الجانب الأمني، مع التركيز على الشراكات الأمنية، دعم الاستقرار، والتعاون متعدد الأطراف، بينما يتناول الثاني الجانب الاقتصادي، من خلال دراسة المبادرات التنموية، دعم الديمقراطية، وتمكين المجتمعات الأفريقية في إطار رؤية أكثر انفتاحاً وتعددية.

ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن عرضاً لأبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وتحليلاً لطبيعة التحول أو الاستمرارية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، مع تقديم توصيات مستقبلية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار

من الاستمرارية في أهدافها الجوهرية المرتبطة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، في مقابل تغيير ملحوظ في أدوات التنفيذ وأنماط الخطاب السياسي بين إدارتي الرئيس دونالد ترامب والرئيس جو بايدن، بما يعكس اختلافاً في الأسلوب السياسي أكثر منه تحولاً بنوياً في جوهر الرؤية الاستراتيجية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على مقارنة منهجية مزدوجة، إذ وظف المنهج التحليلي المقارن لتقييم التحولات والثوابت في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا بين إدارتين متعاقبتين (ترامب وبايدن). وبالتوازي مع ذلك، استند البحث إلى المنهج الوصفي لتوثيق وتحليل مسارات التحرك الأمريكي، بدءاً من التصريحات السياسية، الاستراتيجيات المعلنة وصولاً إلى المؤشرات الميدانية والاقتصادية التي تعكس ثقل الحضور الأمريكي في القارة.

هيكلية البحث: يتوزع هذا البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، تتناول كل منها جانباً محدداً من الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، وذلك ضمن إطار زمني مقارن بين إدارتي الرئيس دونالد ترامب والرئيس جو بايدن. ويهدف هذا التقسيم إلى تحقيق تدرج منطقي في عرض الموضوع، بدءاً من التأسيس النظري لفهم أهمية أفريقيا في السياق الدولي، وصولاً إلى تحليل السياسات الأمريكية في كل مرحلة رئاسية على حدة.

يُعنى المبحث الأول بتقديم خلفية عامة عن القارة الأفريقية، من خلال البحث في أهميتها

ميزان القوى العالمي.

في فهم ديناميكيات العلاقات الدولية في القارة.

تشير الأهمية الجيوسياسية للدولة إلى موقعها الجغرافي الحيوي، وما يحمله من قيمة كأحد العناصر الأساسية في التوازن الاستراتيجي الدولي. ويُبرز هذا الموقع دوره في صياغة استراتيجيات القوى الكبرى، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على ديناميات الصراعات الإقليمية واستخدامه ضمن الخطط الاستراتيجية الشاملة لتحقيق المصالح الوطنية والدولية^(١) ويعد موقع القارة الأفريقية الأهم على مستوى العالم على الصعيد الجيوبوليتيكي لأنها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات فهي تطل على أهم الممرات البحرية مثل مضيق جبل طارق، قناة السويس، رأس الرجاء الصالح، مضيق باب المندب، ويحيط بالقارة الكثير من الجزر التي تطل على المحيطين الأطلسي والهندي^(٢)

وتعد قارة إفريقيا إحدى القارات الرئيسية في العالم، إذ تحتل ما يقارب ٦٪ من إجمالي مساحة سطح الأرض. وتبلغ مساحتها نحو ٣٠,٢ مليون كيلومتر مربع، وهو ما يعادل قرابة ٢٠,٤٪ من مساحة اليابسة عالمياً. هذه المساحة الشاسعة تجعل إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا من حيث الامتداد الجغرافي^(٣).

من الناحية السكانية، تستوعب القارة حوالي ١٥٪ من سكان العالم، وهو ما يعكس أهميتها الديموغرافية. ويتميز المجتمع الإفريقي بخصائص بنوية لافتة، حيث إن ما يقارب ٥٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٩ عاماً، في حين لا تتجاوز نسبة كبار السن ممن تزيد

المبحث الأول: . أهمية قارة افريقيا وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية

تُعدّ قارة أفريقيا من أبرز الفواعل الجغرافية والسياسية في النظام الدولي المعاصر، نظراً لما تمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية هائلة، فضلاً عن تركيبتها السكانية الشابة وتنوعها الثقافي. وقد جعلتها هذه العوامل محوراً للتنافس الدولي، حيث تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى، وتُطرح فيها رهانات التنمية، الأمن، والاستقرار، في هذا المبحث، نسلط الضوء على الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفريقيا وبرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، ونحلل كيف تؤثر هذه الأهمية في العلاقات الدولية، وفي مستقبل القارة نفسها

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفريقيا

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية متسارعة رافقتها أزمات وتوترات متزايدة، كان لها أثر واضح في طبيعة العلاقات الدولية، وفي هذا السياق، برزت الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفريقيا كعامل أساسي في تفسير هذه التحولات، نظراً لدورها في توجيه سياسات الدول وصياغة خياراتها الاستراتيجية، فضلاً عن موقعها الحيوي في التفاعلات الاقتصادية والإقليمية والدولية، وما تحمله من موارد طبيعية واستثمارات تؤثر في

والاستراتيجية والأمنية. كما أن تموضع أفريقيا في قلب العالم أكسبها أهمية خاصة من الناحية الجغرافية والاستراتيجية، وجعلها محورا رئيسيا في حسابات القوى الدولية.

واقتصاديا، تُعد القارة الإفريقية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي المعاصر، لما تمتلكه من موارد طبيعية استراتيجية وأسواق واعدة وقوى بشرية متنامية. وقد أسهم موقعها الجغرافي واتساع رقعتها وتنوع بيئاتها الطبيعية في جعلها محورا مهما لحركة التجارة الدولية والاستثمارات العابرة للحدود. وتزداد الأهمية الاقتصادية لإفريقيا في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما مع تصاعد الطلب على المواد الأولية والمعادن الحيوية، وبناءً على ذلك، باتت القارة الإفريقية تحتل موقعا متقدما في حسابات القوى الاقتصادية الكبرى.

اذ تتمتع القارة الإفريقية بوفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، و تمتلك احتياطيات واسعة من المعادن الثمينة، من بينها الذهب والليثيوم، إضافة إلى الغابات الكثيفة من الأخشاب الصلبة، فضلا عن تنوعها في المحاصيل والفواكه الاستوائية. كما تُعد إفريقيا من أبرز الأقاليم العالمية من حيث احتياطيات المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية، ولا سيما عنصر اليورانيوم الذي يُستخدم في الصناعات النووية، وتسهم القارة الإفريقية بما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، وتُعد كل من النيجر وناميبيا وجنوب إفريقيا من أهم الدول

أعمارهم عن ٦٥ عامًا ٢٪ فقط. هذه التركيبة العمرية تُظهر أن إفريقيا قارة شابة، وهو ما ينعكس على طبيعة التحديات والفرص التنموية فيها، ويمثل موقع القارة الإفريقية عنصرا محوريا يجعلها بمثابة همزة وصل بين قارات العالم، خاصة في مناطقها الشمالية والشمالية الشرقية، التي تتحكم في حركة المواصلات الدولية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. وقد منح هذا الموقع إفريقيا دورا مركزيا في التفاعلات السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي، حيث يؤثر مباشرة في سياسات الدول الكبرى في هذه القارات ويجعلها لاعباً رئيسياً ضمن استراتيجياتها الإقليمية والدولية.^(٤)

و يُشكّل الموقع الجغرافي لإفريقيا عنصرا استراتيجيا بالغ الأهمية، إذ يمنحها قدرة مميزة على الارتباط بمراكز الثقل الحضاري والاقتصادي في القارات الأخرى. هذا البعد المكاني يساهم في تعزيز شبكات التواصل وتيسير حركة الأنشطة الاقتصادية، بما يفتح المجال أمام المنافسة والتكامل مع النظام العالمي. ومن خلال استثمار هذه المزايا، تستطيع القارة الإفريقية تطوير قدراتها الحضارية والاقتصادية والاجتماعية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المعاصرة ويعزز مكانتها في المشهد الدولي.^(٥)

إن هذا الموقع الجيوستراتيجي للقارة الإفريقية جعل منها ساحة تنافس اقتصادي وسياسي وأمني بين القوى العالمية، الأمر الذي يفرض عليها جملة من التحديات الجغرافية

الكبرى تستورد احتياجاتها من الطاقة , إذ تستورد أوروبا نحو ٤٨٪ من احتياجاتها من الطاقة، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن تتمكن من تغطية ما لا يتجاوز ٣٠٪ من احتياجاتها الطاقوية ذاتيًا. كما تستورد اليابان ما يقارب ٥٢٪ من احتياجاتها، والولايات المتحدة ٥٣٪، في حين أصبحت الصين – التي كانت مكثفة ذاتيًا حتى عام ١٩٩٣ – من كبار المستوردين للنفط، لذلك أصبحت القارة الأفريقية تحتل موقعاً هاماً في استراتيجيات هذه الدول كونها مصدر مهم لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة^(٩) وكما ذكرنا سابقاً موقع القارة الذي يشرف ويتوسط أهم الممرات الملاحية بين القارات فإن هذا الموقع أهلها لتأمين صادرات دول الخليج لباقي دول العالم والتي تعتمد بنسبة ٩٠٪ على عائدات النفط وأيضاً وارداتها من السلع والخدمات^(١٠)

أيضاً تصدر قارة أفريقيا سوق الألماس العالمي إذ تقوم بإنتاج ما يقارب ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي وكذلك تنتج القارة أكثر من ٨٠٪ من البلاتين وكذلك إنتاج الكوبالت الذي يعزز من مكانة القارة اقتصادياً واستراتيجياً إذ تنتج بحدود ٢٧٪ من الكميات المنتجة عالمياً وأيضاً تنتج ما نسبته ١٪ من إجمالي إنتاج الحديد على مستوى العالم^(١١) وهكذا يمكن القول إن القارة الأفريقية تمثل أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد العالمي بفضل وفرة مواردها المعدنية والزراعية، وتنوع قطاعاتها الإنتاجية ذات الطابع الاستراتيجي، فإفريقيا لا تُعد مجرد مصدر للمواد الأولية،

المنتجة له. وتشير التقديرات إلى أن إفريقيا تمتلك ما يقارب ثلث الاحتياطي العالمي من هذا العنصر. إلى جانب ذلك، سجلت القارة خلال السنوات الماضية مستويات مرتفعة من إنتاج الذهب، مما يعكس ثقلها المتزايد في الاقتصاد العالمي للموارد الطبيعية^(١٢)

وتلعب موارد النفط في القارة الإفريقية دوراً محورياً في دعم اقتصادات العديد من الدول، وتُعد من المصادر الأساسية للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية في دول مثل نيجيريا وليبيا والجزائر وأنغولا ومصر. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن إجمالي احتياطيات النفط في إفريقيا يُقدَّر بنحو ١٢٥ مليار برميل، ما يجعلها من بين القارات الغنية بهذا المورد الهام في السياق العالمي، رغم التفاوت الكبير في مستويات الإنتاج بين الدول المختلفة^(١٣)، وتشير بيانات المفوضية الإفريقية للطاقة إلى أن إنتاج القارة يمثل حوالي ١١٪ من الإنتاج العالمي للنفط، بينما تبلغ احتياطياتها نحو ٨٪ وفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتتركز هذه الاحتياطيات بشكل أساسي في منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما في خليج غينيا، ويؤكد هذا الواقع الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في تأمين احتياجات القوى الكبرى من الطاقة، حيث تُقسم المناطق النفطية في القارة إلى أربعة أقاليم رئيسية: شمال أفريقيا، غرب أفريقيا، وسط وشرق أفريقيا، وجنوب أفريقيا^(١٤)

وهذا يفسر تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بالقارة الإفريقية لأن أغلب الدول ومن ضمنها

غير أن هذه التوجهات لم تُترجم إلى واقع عملي، إذ أُحبطت جهود ويلسون بفعل تدخل القوى الأوروبية، فضلاً عن معارضة بعض القوى السياسية داخل الولايات المتحدة، وتمثل مرحلة بداية الاهتمام الأمريكي الفعلي بالقارة الإفريقية خلال الحرب الباردة نقطة تحول بارزة في مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فقد أسهمت طبيعة الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي في دفع واشنطن إلى إعادة النظر في موقع إفريقيا ضمن استراتيجيتها العالمية، خاصة مع بروز حركات التحرر الوطني وتزايد احتمالات النفوذ السوفيتي في القارة. وفي هذا السياق، اتجهت السياسة الأمريكية إلى تبني نهج أكثر انخراطاً يهدف إلى احتواء التوسع الشيوعي، وهو ما انعكس في تأسيس مؤسسات وهيئات متخصصة بالشأن الإفريقي، مثل مجلس الشؤون الإفريقية والمعهد الأمريكي للشؤون الإفريقية، فضلاً عن تشكيل لجان برلمانية لمتابعة التطورات السياسية والاقتصادية في القارة. وبذلك أصبحت إفريقيا جزءاً من الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، بعد أن كانت تحظى سابقاً بمكانة هامشية في أولوياتها الدولية.^(١٣)

ومع نهاية الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي، شهدت القارة الإفريقية تحولات جوهرية في طبيعة علاقاتها الدولية، إذ لم تعد تمثل ساحة صراع مباشر بين المعسكرين كما كان الحال سابقاً، بل أصبحت جزءاً من التوازنات الجديدة التي فرضها النظام

بل هي فاعل اقتصادي مؤثر يساهم في رسم ملامح التحولات الصناعية والطاقوية على المستوى الدولي، و يتضح أن الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للقارة الإفريقية لا تتبع فقط من وفرة مواردها الطبيعية وتنوعها، بل من موقعها المتقدم في معادلات الاقتصاد العالمي وتوازنات الطاقة والتجارة الدولية. فقد أسهمت الثروات الاستراتيجية، ولا سيما النفط والمعادن الحيوية، في تعزيز مكانة إفريقيا كفاعل محوري في حسابات القوى الدولية، وجعلتها ساحة تنافس اقتصادي وسياسي متزايد. وفي هذا الإطار، تتجاوز أهمية القارة البعد الاقتصادي البحت لتشمل أبعاداً جيوسياسية أوسع، ترتبط بإعادة تشكيل النفوذ الدولي ومسارات الاستثمار العالمي.

المطلب الثاني: ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا

لم تحظ القارة الإفريقية بمكانة واضحة في حسابات التخطيط الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين شرعت واشنطن في الاضطلاع بدورها كقوة دولية فاعلة على الساحة العالمية. وقد تزامن هذا التحول مع المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي و드로 ويلسون بشأن حق الشعوب الخاضعة للاستعمار في تقرير مصيرها، وهي المبادئ التي وجدت صدئاً واسعاً لدى الشعوب الإفريقية التي علقت آمالاً كبيرة على تحقيق استقلالها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.^(١٤)

أخرى أكثر أهمية ضمن النظام الدولي الجديد.
(١٥)

وقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في عهد الرئيس بيل كلينتون تحولاً نوعياً تمثل في بلورة رؤية أكثر وضوحاً، قوامها الانتقال من الاعتماد التقليدي على المساعدات الخارجية إلى التركيز على التجارة والاستثمار بوصفهما أداتين محوريّتين لتحقيق التنمية، وقد تجسد هذا التحول في إقرار الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٧ لمبادئ «قانون النمو والفرص في إفريقيا» (AGOA)*، أعقبه إعلان البيت الأبيض عام ١٩٩٨ «مبادرة الشراكة من أجل النمو والفرص في إفريقيا»، وهو ما عكس توجهها استراتيجياً لإعادة هيكلة العلاقات الأمريكية-الإفريقية ضمن إطار اقتصادي-تنموي أكثر تكاملاً. كما أكدت توصيات مجلس العلاقات الخارجية ضرورة دمج أدوات المساعدات الخارجية في استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتخفيف أعباء الديون، بما يحقق المصالح المتبادلة للطرفين ويسهم في إدماج إفريقيا ضمن الاقتصاد العالمي.^(١٦)

لكن يمكن القول بأن سياسة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تجاه القارة الإفريقية واجهت إشكاليات بنيوية ارتبطت بطبيعة المصالح الاقتصادية الأمريكية، إذ اتسمت هذه السياسة بعدم الجدية في تبني منظومة قيم متسقة، واعتمادها نهج الكيل بمكيالين في التعامل مع

العالمي الناشئ، وفي هذا السياق، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة مقاربتها تجاه إفريقيا، حيث انتقلت العلاقات من كونها انعكاساً للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى إلى مستوى أكثر تعقيداً يجمع بين التعاون والمنافسة تبعاً لتنوع المصالح في القارة. وقد أسهمت هذه المتغيرات في دفع صانع القرار الأمريكي إلى إعادة ترتيب منظومة أولويات بلاده، وطرح رؤية جديدة تهدف إلى تعزيز مكانة إفريقيا ضمن الاستراتيجية الغربية، عبر دمج اقتصاداتها في النظام الاقتصادي العالمي، وإبراز أهميتها الجيوسياسية، فضلاً عن السعي إلى التأثير الأيديولوجي في شعوبها من خلال نشر النموذج الليبرالي.^(١٧)

وفي حقبة الرئيس جورج بوش الاب عملت الإدارة الأمريكية على بلورة مفهوم النظام الدولي الجديد، الذي ارتكز على إبراز الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي، وقد اتسم هذا المفهوم بغياب الضوابط الواضحة التي تحدد حدود النفوذ الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة تظهر كقوة مهيمنة بلا منازع، ورغم اتساع اهتمامات واشنطن في تلك المرحلة على الصعيد العالمي، فإن سياستها لم تتضمن رؤية محددة تجاه القارة الإفريقية، التي نسبها فقدت أهميتها الاستراتيجية مع تراجع الصراع الأيديولوجي وانتهاء المواجهة مع المعسكر الشرقي. وبذلك تراجعت مكانة إفريقيا في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، مقابل تركيز أكبر على إعادة ترتيب التوازنات الأوروبية وتعزيز النفوذ الأمريكي في مناطق

الإعلان بالبعد الاقتصادي إلى جانب البعد الأمني، إذ هدفت واشنطن إلى ضمان حماية مصالحها الحيوية، ولا سيما النفطية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، ويدل ذلك على أن السياسة الأمريكية في إفريقيا خلال هذه المرحلة لم تقتصر على مواجهة الإرهاب فحسب، بل سعت أيضاً إلى تكريس حضور طويل الأمد يوازن بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية، بما يعكس رؤية شمولية لدور القارة في النظام الدولي.^(١٨)

أما خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما شهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية مراجعة جذرية، إذ سعت واشنطن إلى إعادة تقييم الإرث الذي خلفته السياسات السابقة، خاصة تلك التي ارتبطت بإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، فقد واجهت الولايات المتحدة رفضاً واسعاً من دول القارة لاستضافة مقر القيادة المركزية، وهو ما كشف عن حالة من التوتر والشكوك حيال النوايا الأمريكية.

ورغم استمرار الدعم العسكري لبعض الدول الإفريقية، فإن إدارة أوباما لم تنجح في إزالة المخاوف المرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي، خصوصاً أن تركيزها ظل منصباً على مكافحة الإرهاب وتطوير السياسات الأمنية أكثر من الاهتمام بالجوانب التنموية والسياسية. هذا التوجه جعل إفريقيا أقل أولوية مقارنة بمناطق أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية

الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة، الأمر الذي أضعف من مصداقية الخطاب الأمريكي الداعي إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

شهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن تحولاً استراتيجياً ارتبط مباشرة بالحرب العالمية على الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فقد اعتبرت واشنطن أن هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في عدد من الدول الإفريقية تمثل بيئة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تكثيف حضورها في القارة عبر إطلاق مبادرات أمنية وعسكرية متعددة، ومن أبرز هذه المبادرات «برنامج الطوارئ الإفريقي» عام ٢٠٠٢ و«مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي» عام ٢٠٠٣، والتي هدفت إلى تدريب الجيوش المحلية، تعزيز قدراتها العملية، وتزويدها بالمعدات العسكرية والتكنولوجية. ويعكس هذا التوجه إدراك الولايات المتحدة لأهمية البعد الأمني في صياغة سياستها الإفريقية، حيث سعت إلى منع استخدام أراضي القارة كمنصة لتهديد أمنها القومي أو الأمن الدولي.^(١٩)

وقد أعلنت إدارة جورج بوش عام ٢٠٠٧ عن تأسيس القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (AFRICOM)*، في خطوة تؤكد إدماج القارة الإفريقية ضمن الاستراتيجية الأمنية العالمية للولايات المتحدة. وقد ارتبط هذا

المطلب الأول: الجانب الأمني

خلال الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، واصلت الولايات المتحدة انخراطها العسكري في القارة الإفريقية، لا سيما في الصومال ومنطقة الساحل، وقد اتسم هذا الانخراط بالاعتماد على ضربات جوية محدودة ودعم استخباراتي ولوجستي للقوات المحلية والدولية في مواجهة التنظيمات المتطرفة مثل حركة الشباب، القاعدة، وتنظيم داعش وأن استراتيجية إدارة ترامب في إفريقيا ركزت بشكل كبير على العمليات المضادة للإرهاب والنهج الانتقائي في الانخراط السياسي والاقتصادي، مع تقليص برامج التنمية التقليدية، وكذلك أن الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا خلال فترة إدارة ترامب اتسمت بإعادة تموضع القوات وتبني مقاربة أكثر حذرًا، مع استمرار الدعم الأمني للدول الساحلية في مواجهة التهديدات الجهادية.^(٢٠)

ولم يقتصر دور القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) خلال فترة رئاسة دونالد ترامب الأولى على التنسيق العملياتي التقليدي، بل شهد تحولاً في طبيعة الانخراط الأمريكي بالقارة. فقد ركزت القيادة على تعزيز الشراكات الأمنية الثنائية مع دول مختارة مثل نيجيريا وكينيا، إلى جانب تكثيف الضربات الجوية في الصومال والساحل ضد الجماعات المتطرفة. كما برزت AFRICOM كأداة لمواجهة النفوذ الصيني والروسي المتنامي في إفريقيا، وهو ما أضفى على دورها بعداً جيوسياسياً يتجاوز مكافحة الإرهاب، هذا

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢١).

شهدت الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب تحولات في توجهاتها العامة، إذ اتسمت بتركيز واضح على المصالح الاقتصادية والأمنية في إطار شعار (أمريكا أولاً)، وقد انعكس هذا التوجه في تقليص مستوى الانخراط الدبلوماسي متعدد الأطراف، مقابل تفضيل العلاقات الثنائية القائمة على المصالح المباشرة، مع استمرار الاهتمام بملفات مكافحة الإرهاب والتعامل مع تنامي النفوذ الصيني في القارة الإفريقية. وأسفر ذلك عن تراجع الاهتمام بالجوانب التنموية والإنسانية مقارنة بما كان عليه الحال في الإدارات الأمريكية السابقة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى أولوية القارة الإفريقية ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، وانطلاقاً من هذه المعطيات، يسعى هذا المبحث إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال هذه المرحلة، من خلال التركيز على جانبين رئيسيين: يتناول الأول الجانب الأمني وما يرتبط به من قضايا مكافحة الإرهاب والتنافس الدولي، في حين يخصص الثاني لدراسة الجانب الاقتصادي، ولا سيما ما يتعلق بالمصالح التجارية والاستثمارية الأمريكية في القارة.

للمصالح الأمريكية، إذ غُيَّ إنشاء الصين لقاعدة عسكرية في جيبوتي دلالة واضحة على تطور انخراطها في إفريقيا من نطاق اقتصادي بالأساس إلى حضور ذي أبعاد عسكرية واستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، وهو ما رأت فيه واشنطن تهديداً لتوازن النفوذ في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وشارت الاستراتيجية الأمريكية إلى تصاعد الدور الروسي في إفريقيا من خلال توسيع التعاون العسكري والأمني مع عدد من الدول، معتبرة ذلك جزءاً من مساعي روسيا لإعادة بسط نفوذها الجيوسياسي ومنافسة الحضور الغربي في مناطق نفوذ تقليدية وبناءً على ذلك، تعكس الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال إدارة ترامب الأولى مقاربة واقعية تنافسية، تهدف إلى احتواء نفوذ القوى الكبرى المنافسة، في إطار أوسع يعكس عودة منطق توازن القوى إلى صلب التفاعلات الدولية المعاصرة^(٢٣)

أيضاً ركزت هذه الاستراتيجية على مبدأ تقاسم الأعباء الأمنية مع الشركاء المحليين، وذلك من خلال توسيع برامج التدريب والتعاون العسكري متعدد الأطراف. وقد مثّلت مناورات African Lion * نموذجاً بارزاً لهذا التوجه، إذ تحولت إلى منصة أساسية لتأهيل القوات الإفريقية على تطوير قدرات تشغيلية مستقلة، بعيداً عن الدور التقليدي للقوات الأمريكية في قيادة العمليات. وأكد كبار قادة القيادة الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) على أهمية تعزيز

التوجه جعل العلاقات الأمريكية-الإفريقية أكثر ارتباطاً بالاعتبارات الاستراتيجية العالمية، وأقل تركيزاً على التنمية أو التعاون متعدد الأطراف^(٢٤)

ومثلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠١٨ *، الصادرة خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، تحولاً نوعياً في توجهات السياسة الدفاعية الأمريكية، حيث أعادت ترتيب مصادر التهديد من خلال الانتقال من أولوية مكافحة الإرهاب إلى التركيز على منافسة القوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا. وقد انعكس هذا التحول بوضوح في المقاربة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، إذ لم يعد الانخراط الأمريكي يقتصر على أبعاد المساعدات التنموية أو الجهود الأمنية المرتبطة بمحاربة الجماعات المتطرفة، بل اتجه نحو التعامل مع إفريقيا بوصفها مجالاً لإدارة التنافس الجيوسياسي ومنع القوى المنافسة من ترسيخ حضور استراتيجي طويل الأمد، ولا سيما في القطاعات الأمنية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن إفريقيا لم تُصنّف ضمن المسارح الاستراتيجية الرئيسة في وثيقة الدفاع الوطني، فإنها اكتسبت مكانة متزايدة في الرؤية الأمريكية باعتبارها ساحة ثانوية مؤثرة ضمن سياق أوسع لإعادة تشكيل موازين القوى على المستوى الدولي^(٢٥)

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية في بنودها اهتماماً متزايداً لتوسع النفوذ الصيني والروسي في القارة الإفريقية، باعتباره تحدياً مباشراً

الالتزامات المؤسسية الأمريكية المستمرة تجاه القارة.^(٢٥)

وهكذا يمكن القول ان البعد الأمني للاستراتيجية الأمريكية خلال الولاية الأولى لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كانت تتعلق بترشيح الإنفاق العسكري المباشر وإعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية، في ظل نقاشات داخل المؤسسة الدفاعية حول تقليص الانتشار الخارجي وتوجيه الموارد نحو دعم القدرات الأمنية للشركاء المحليين والإقليميين. وقد جاء هذا التحول ضمن رؤية أوسع تحكمها ديناميات التنافس الدولي مع الصين وروسيا، حيث سعت واشنطن إلى الحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية دون الانخراط في التزامات عسكرية واسعة النطاق، من خلال تبني سياسة قائمة على تقاسم المسؤوليات الأمنية وتعزيز القدرات الذاتية للدول الإفريقية. وبذلك، مثل هذا التوجه إعادة تموضع استراتيجي أكثر من كونه انسحاباً، هدف إلى ضمان استمرار الحضور الأمريكي وتأثيره في المشهد الأمني الإفريقي، في إطار واقعي يستجيب لتحولات النظام الدولي وتوازناته المتغيرة.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي

مع بداية إدارة الرئيس دونالد ترامب، ركزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال إعادة هيكلة برامج المساعدات الأمريكية بحيث تصبح أكثر ارتباطاً بالنتائج التنموية والاقتصادية الملموسة. وقد مثل

قدرة الدول الشريكة على تنفيذ مهامها الأمنية بكفاءة، بما يعكس توجهها نحو تمكين القدرات الذاتية وتقليص الاعتماد على التدخل المباشر. كما اتسع نطاق التعاون الأمني ليشمل منظمات إقليمية مثل قوة مجموعة دول الساحل الخمس (Sahel G٥)*، في إطار استراتيجية تسعى إلى تكامل الأدوار الأمنية الدولية بما يتماشى مع أولويات واشنطن في تحقيق الاستقرار والاستفادة من موارد الشركاء الأفارقة^(٢٤)

وفي أواخر عام ٢٠٢٠ تجسدت المحصلة النهائية للتوجهات الأمنية لإدارة ترامب بقرار مفصلي أحدث فجوة واضحة في استراتيجية مكافحة الإرهاب حيث أعلن في كانون الأول من العام ذاته عن سحب القوة العسكرية المكونة من نحو ٧٠٠ جندي من الأراضي الصومالية. وقد أفضت هذه الخطوة إلى حالة من الانكشاف الأمني وتراجع ملموس في قدرات الاستطلاع والاشتباك المباشر في منطقة القرن الإفريقي وهو ما تجلّى في انحسار مستوى الحضور العسكري المباشر للولايات المتحدة على أرض الواقع ومع ذلك، لم ينعكس هذا التراجع العسكري على المسارات الإنسانية والتنموية التي حافظت على استقرارها النسبي بدعم من الكونغرس، حيث استمرت التمويلات الموجهة لبرامج الصحة والإغاثة مثل مبادرة (PEPFAR)* بميزانيات قاربت ٧,١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٩، وهي مستويات استهلاكية تتقارب مع ما كان عليه الإنفاق في عهد إدارة أوباما، مما يشير إلى وجود انفصال بين الرؤية الرئاسية الانكماشية أمنياً وبين

لمواجهة التوسع الجيواقتصادي المتنامي للقوى الدولية المنافسة، وعلى رأسها الصين، عبر تقديم نموذج استثماري يقوم على الشفافية ويعتمد على قيادة القطاع الخاص.^(٢٦)

وفي ضوء التوجهات التي أرستها مبادرة «Prosper Africa»، شرعت الإدارة الأمريكية في إعادة هندسة أدوات السياسة التنموية، حيث تم تفعيل أدوار وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) وهيئة تحدي الألفية (MCC) لخدمة غايات اقتصادية ملموسة. وقد استهدف هذا التوجه إعادة هيكلة الدعم المالي ليصبح محفزاً للنمو الذاتي بدلاً من كونه أداة إغاثية تقليدية، حيث ركزت (USAID) على رفع كفاءة الأسواق الإقليمية، في حين اتجهت (MCC) نحو تمويل مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية والإصلاحات الهيكلية. ورمت هذه التحولات إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة وتقليل حالة الاتكال الاقتصادي للدول الشريكة، مما يدمج المساعدات التنموية كعنصر وظيفي ضمن الاستراتيجية الجيواقتصادية الشاملة للولايات المتحدة في إفريقيا^(٢٧)

أيضاً اتسمت السياسة الاقتصادية لإدارة ترامب تجاه إفريقيا بتحول نحو تعزيز الشراكات الثنائية المباشرة مع دول محورية مثل كينيا ونيجيريا، مع التأكيد على الشفافية، مكافحة الفساد، والإصلاحات الهيكلية لتوفير بيئة استثمارية منخفضة المخاطر وجذب رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة. وقد اعتُبرت

هذا التحول ابتعاداً عن النهج التقليدي القائم على التوسع غير المنضبط في المساعدات، لصالح مقاربة براغماتية تسعى إلى تحقيق مردود اقتصادي واضح ينسجم مع أولويات الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وقد اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية على قانون النمو والفرص (AGOA)* منذ عام ٢٠٠٠ كإطار مرجعي لتعزيز التبادل التجاري عبر الإعفاءات الجمركية، إلا أن إدارة ترامب رأت في هذا النموذج قصوراً عن مواجهة التحولات الجيوسياسية الراهنة، مما دفعها لإطلاق مبادرة «ازدهار إفريقيا» (Prosper Africa) عام ٢٠١٨.

اذ أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر عام ٢٠١٨ مبادرة (Prosper Africa ازدهار إفريقيا)، وشكلت هذه المبادرة محوراً رئيسياً في الاستراتيجية الجديدة لواشنطن تجاه القارة الإفريقية. فقد هدفت هذه المبادرة إلى إحداث تحول جوهري في طبيعة العلاقات الثنائية، من خلال الانتقال من نموذج قائم على المساعدات الإنسانية والتنمية إلى نموذج يركز على الشراكة الاقتصادية والتجارية. وفي هذا السياق، سعت المبادرة إلى إزالة العوائق أمام دخول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الإفريقية الناشئة، بالتوازي مع دعم قدرات بيئة الأعمال المحلية على جذب الاستثمارات الأجنبية. ولم تقتصر المبادرة على تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة، بل جاءت أيضاً كخطوة استراتيجية

الدول الشريكة على تهيئة بيئة آمنة لرؤوس الأموال الخاصة^(٢٩)

ومع ظهور جائحة كوفيد- ١٩ مطلع عام ٢٠٢٠ ورغم جميع تداعياتها لكنها لم تكن مجرد أزمة صحية عابرة في مسار العلاقات الأمريكية الإفريقية، بل تحولت إلى منصة لإعادة تأكيد النفوذ الاستراتيجي الأمريكي في مواجهة القوى المنافسة، حيث أطلقت الإدارة الأمريكية مبادرات نوعية تجاوزت الدعم الصحي التقليدي لتشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية عميقة. وبرز في هذا الصدد دور 'تحالف ازدهار إفريقيا' (Prosper Africa) الذي ركز خلال الجائحة على ضمان تدفق الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الدوائية والتقنيات الزراعية لضمان الأمن الغذائي، بالتوازي مع التزامات مالية كبرى عبر مؤسسة DFC لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة. كما شكلت 'القمم الافتراضية' التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٠ بدلاً من اللقاءات المباشرة، مثل جلسات 'منتدى الأعمال الأمريكي الإفريقي'، قناة أساسية لترسيخ مفهوم 'الشراكة من أجل المرونة'، مما جعل الاقتصاد والتعاون الصحي أداة سيادية لتعزيز الارتباط الاستراتيجي بالقارة في ظل حالة الاستقطاب الدولي.^(٣٠)

وخلال أزمة الجائحة، برزت الدبلوماسية الصحية الأمريكية كأداة استراتيجية لمواجهة التغلغل الصيني فيما عُرف بـ 'دبلوماسية اللقاحات'، إذ سعت الولايات المتحدة لترسيخ مكانتها كأكبر مانح للقاحات في القارة عبر

الاتفاقيات الثنائية أكثر فاعلية من الأطر متعددة الأطراف في ضمان تحقيق مصالح مشتركة وتأمين النفوذ الأميركي، خاصة في ظل المنافسة المتصاعدة من قوى دولية أخرى، مثل الصين عبر مبادرة الحزام والطريق. وتعكس هذه الاستراتيجية الربط بين المصالح الاقتصادية والأهداف الجيوسياسية، حيث تُستخدم الشراكات الاقتصادية المباشرة لتعزيز النفوذ الأمريكي في القارة ضمن معادلة تنافسية دولية.^(٣١)

و اقتصادياً: لم تقتصر الرؤية الأمريكية في عهد ترامب على الأطر العامة، بل تجسدت عملياً في السعي نحو إبرام اتفاقيات تجارة حرة (FTA) ثنائية، برزت فيها كينيا كنموذج ريادي ومختبر أولي لهذه السياسة التي استهدفت إيجاد بدائل مستدامة لقانون (AGOA) بعد انتهائه المتوقع. وفي إطار هذا التحول، أعادت مبادرات مثل 'ازدهار إفريقيا' (Prosper Africa) تعريف دور الدولة الأمريكية من جهة 'مانحة' للمعونات إلى جهة 'ميسرة' للاستثمارات، حيث ركزت الجهود على تحفيز دول محورية ككينجيريا لإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية تعزز من معايير الشفافية، بما يضمن جذب كبرى الشركات الأمريكية العابرة للحدود. وقد تعزز هذا المسار بتفعيل دور مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC)، التي استُخدمت كأداة مالية استراتيجية لتقديم ضمانات القروض للمشاريع الكبرى، شريطة الالتزام الصارم بمعايير الحوكمة والشفافية الأمريكية، مما جعل المساعدات التنموية مرتبطة عضوياً بمدى قدرة

فترة إدارة الرئيس جو بايدن، وذلك في إطار بيئة دولية وإقليمية معقدة أفرزت تحديات متزايدة على مستويي الاستقرار والتنمية. ويسعى المبحث إلى تفكيك الركائز الجوهرية التي استندت إليها واشنطن في صياغة توجهاتها حيال أفريقيا، مع إبراز الترابط الوثيق بين الاعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية في توجيه هذه الاستراتيجية. ولغرض الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، قُسم المبحث إلى محورين أساسيين، يتناول المحور الأول الجانب الأمني للاستراتيجية الأمريكية، في حين يُخصّص المحور الثاني لتحليل المبادرات الاقتصادية والأدوات التنموية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في تفاعلها مع دول القارة

المطلب الأول : الجانب الأمني

شهدت استراتيجية الولايات المتحدة في القارة السمراء تحولاً استراتيجياً مع وصول إدارة الرئيس «جو بايدن» إلى البيت الأبيض في كانون الثاني عام ٢٠٢١. فعلى الرغم من استمرارية الأهداف الجوهرية المتمثلة في محاربة التطرف وتطوير التهديدات الإرهابية، إلا أن واشنطن تبنت نهجاً قائماً على «المراجعة والتعديل». وقد تميز هذا التوجه بالابتعاد التدريجي عن التدخلات العسكرية الميدانية، لصالح الاستثمار في تأهيل القوات المحلية ودعم الشراكات الأمنية الإقليمية، مع دمج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في خطابها التعاوني، علاوة على ذلك، لم تعد إفريقيا مجرد جبهة لمكافحة الإرهاب فحسب، بل تحولت في

آلية 'كوفاكس' (COVAX)، متجاوزةً بذلك منطق الدعم الإغاثي التقليدي إلى بناء شراكات تقنية مستدامة. وتجسد هذا التحول النوعي في الاتفاقيات التي أبرمتها مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC) لتمويل وتطوير مراكز إقليمية لإنتاج اللقاحات في دول محور استراتيجي مثل جنوب إفريقيا والسنغال، ولم تهدف هذه الخطوة إلى تأمين الاحتياجات الصحية الفورية فحسب، بل هدفت إلى تحويل الدول الإفريقية من مستورد مستهلك إلى شريك تقني في التصنيع المحلي، مما عزز من صورة الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يسهم في السيادة الدوائية للقارة، ويحد في الوقت ذاته من الاعتماد الاقتصادي والتقني على القوى الدولية المنافسة^(٣١)

وعليه يمكن القول بأن الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا خلال إدارة ترامب كزت على الجمع بين البعد الأمني والمصالح الاقتصادية، مع تركيز ملحوظ على الحد من النفوذ الصيني والروسي في القارة. وقد تجسد ذلك في إعادة انتشار القوات، وتعزيز الشراكات الإقليمية، ودعم الاستثمارات الأمريكية المباشرة، بما يعكس رؤية تهدف إلى حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في ظل بيئة دولية متغيرة ومعقدة.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا خلال إدارة الرئيس جو بايدن (٢٠٢١-٢٠٢٤)

يستعرض هذا المبحث استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية خلال

الإفريقي، ضمن رؤية تهدف إلى تأسيس شراكات استراتيجية قائمة على الاستدامة والمساءلة المشتركة. وقد تجلّت هذه الجهود في دعم بعثات حفظ السلام، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير برامج تدريبية تهدف إلى رفع كفاءة القوات الإفريقية في مواجهة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وجاء هذا التوجه ليؤكد على اعتماد الإدارة الأمريكية مقاربة شاملة للأمن، توازن بين المصالح الأمنية الأمريكية وأولويات الدول الإفريقية، مع الحد من الاعتماد على العمليات العسكرية المباشرة. كما عكس التعاون مع الاتحاد الإفريقي التزام واشنطن بتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال شراكات مؤسسية تدعم الحلول الوقائية وتوسع نطاق مشاركة الشركاء المحليين في صنع القرار الأمني.^(٣٤)

في ١٦ حزيران عام ٢٠٢٢، وافق الرئيس الأمريكي جو بايدن على إعادة نشر أقل من ٥٠٠ جندي أمريكي في الصومال في خطوة عكست تراجعاً عن قرار الرئيس دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية بالكامل من البلاد وكان الهدف من هذه الخطوة هو تعزيز قدرة القوات الصومالية في مواجهة حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة عبر تقديم تدريب ودعم مباشر بدل الاعتماد فقط على الضربات والاستخبارات عن بُعد، وهو ما يُنظر إليه كاعتراف بأن استراتيجية "القيادة من بعيد" (over-the-horizon) لم تكن كافية للتعامل مع التهديد الإرهابي المتصاعد في المنطقة.^(٣٥)

المنظور الأمريكي الجديد إلى ميدان للتدافع الجيوسياسي، خاصة مع تعاظم الدورين الروسي والصيني. ورغم أن هذا التنافس أعاد الزخم للأهمية الاستراتيجية للقارة في الأجندة الأمريكية، إلا أنها ظلت مرتبة خلف ملفات دولية أخرى تعتبرها واشنطن أكثر إلحاحاً في سلم أولوياتها الخارجية.^(٣٦)

و شهد نفس العام بلورة الإطار العام للتوجه الأمريكي الجديد تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، حيث أعادت واشنطن تعريف مقاربتها الأمنية للقارة ضمن رؤية أوسع للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد ركز هذا التوجه على تعزيز الاستقرار الإقليمي عبر دعم الشراكات الأمنية طويلة الأمد، مع تقليص الاعتماد على الوجود العسكري المباشر لصالح برامج التدريب، وبناء القدرات، والتعاون الاستخباراتي. كما أولت الإدارة أهمية خاصة للبعد المؤسسي والقيمي في التعاون الأمني، من خلال ربطه بقضايا الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، باعتبارها عناصر داعمة للأمن المستدام. وجاءت هذه المقاربة في سياق دولي تنافسي متصاعد، سعت فيه الولايات المتحدة إلى ترسيخ حضورها في إفريقيا بوصفها فاعلاً أمنياً بديلاً قادراً على موازنة نفوذ القوى الدولية الأخرى، دون الانخراط في أنماط تدخلية مكلفة سياسياً وعسكرياً.^(٣٧)

وخلال الفترة من نيسان إلى حزيران عام ٢٠٢١، شرعت إدارة الرئيس بايدن في تعزيز قنوات التعاون الأمني مع الاتحاد

التدخل الأمني المؤقتة التي تفتقر إلى الاستدامة و الاستراتيجيات العسكرية محدودة الفاعلية . وقد، شدّد الخطاب الرسمي الأمريكي على ضرورة دعم المبادرات الأفريقية-القيادة، وتعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية، بما ينسجم مع رؤية الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات وبناء الاستقرار، وهو ما يعكس توجهًا نحو مؤسسة التعاون الأمني ضمن أطر متعددة الأطراف.^(٣٧)

و استمر الدعم الأمريكي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) بوصفه أحد أبرز مظاهر هذا التوجه، إذ تُعدّ البعثة عنصرًا محوريًا في استراتيجية نقل المسؤوليات الأمنية تدريجيًا إلى القوات الصومالية، بما يعزز قدرتها على مواجهة التهديدات التي تشكلها حركة الشباب المسلحة. كما أولت الولايات المتحدة اهتمامًا متزايدًا بتطوير التعاون في مجال الأمن البحري، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل خليج غينيا، وذلك عبر برامج لبناء القدرات، وتنظيم تدريبات مشتركة، وتنسيق الجهود لمكافحة القرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويعكس هذا المسار إدراكًا أمريكيًا متناميًا للعلاقة الوثيقة بين الأمن الإقليمي الأفريقي وأمن الممرات البحرية الدولية، بما يحمله ذلك من آثار مباشرة على الاستقرارين الاقتصادي والأمني العالمي.^(٣٨)

وفي عام ٢٠٢٤، شهدت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي تحولًا

في ٨ آب عام ٢٠٢٢، أصدرت إدارة الرئيس جو بايدن وثيقة *Vital Partners, Shared Priorities بوصفها إطارًا استراتيجيًا يحدد ملامح المقاربة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما في بعدها الأمني. وقد عكست الوثيقة تحولًا في التفكير الأمني الأمريكي، من التركيز على الاستجابات العسكرية المباشرة إلى اعتماد مقاربة شاملة تدمج بين الاعتبارات الأمنية والتنمية. وأكدت الإدارة من خلالها أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعالجة أسباب عدم الاستقرار البنوية، مثل ضعف المؤسسات، الهشاشة الاقتصادية، وتراجع فرص التنمية. وبناءً على ذلك، ركزت الوثيقة على تعزيز قدرات الشركاء الأفارقة عبر التدريب والدعم المؤسسي والتعاون الاستخباراتي، بما يعزز من قدرتهم على مواجهة التهديدات الأمنية ذاتيًا، ويحد من الاعتماد على التدخل الأمريكي المباشر، في إطار شراكة تقوم على تقاسم المسؤوليات وتحقيق أمن مستدام.^(٣٩)

وقد مثلت القمة الأمريكية-الأفريقية، التي انعقدت في واشنطن خلال الفترة ١٣-١٥ كانون الأول ٢٠٢٢، نقطة تحول نوعية في مسار السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، ولا سيما في بعدها الأمني. فقد سعت إدارة الرئيس جو بايدن، من خلال هذه القمة، إلى إعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بدعم السلم والأمن في إفريقيا عبر مقاربة تقوم على الشراكة المؤسسية طويلة الأمد بدل الأنماط

المتحدة في آلية COVAX وتقديم إمدادات اللقاحات جزءاً من الجهود الرامية إلى دعم سلاسل الإمداد الصحية الأفريقية، مما يساهم في توفير بيئة أكثر استقراراً للصحة العامة والنمو الاقتصادي في القارة.^(٤٠)

وكان الجانب الاقتصادي في "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" عام ٢٠٢٢، له أولويات واضحة تُعنى بـ تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية، دعم التحوّل الطاقى العادل، وتوسيع الوصول إلى التمويل الدولي، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل يجمع بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. وقد ربطت هذه الاستراتيجية بين الأمن الاقتصادي الإقليمي والأمن العالمي من خلال التركيز على مجالات مثل الطاقة النظيفة، البنية التحتية، والتكنولوجيا الرقمية، وهو ما يعكس إدراك إدارة جو بايدن بأهمية دمج الأبعاد الاقتصادية في العلاقة مع شركائها الأفارقة لتحقيق نمو مستدام وشراكات أكثر توازناً.^(٤١)

وتجسّد هذا التوجّه في قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا، التي انعقدت في كانون الثاني عام ٢٠٢٢ في واشنطن، حين أعلن الرئيس جو بايدن عن التزامات استثمارية بقيمة ٥٥ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم قطاعات حيوية تشمل الصحة، والزراعة، والطاقة، والبنية التحتية الرقمية. وقد شملت هذه الالتزامات استثمارات وحوافز مقدّمة من مؤسسات حكومية مثل U.S. International

استراتيجياً مع إعادة تقييم التواجد العسكري في النيجر، الذي مثّل عقداً من الدعم العسكري المباشر للسلطات المحلية، فقد أعلنت النيجر، في مارس/آذار ٢٠٢٤، عن إنهاء اتفاقيات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، وهو القرار الذي أنهى عملياً الوجود العسكري الأمريكي في القاعدتين الرئيسيتين (Air Base ١٠١ و Air Base ٢٠١) بحلول أيلول عام ٢٠٢٤، وعكس هذا التطور تحوّل نهج الولايات المتحدة من التدخل المباشر إلى تمكين الشركاء الأفارقة من إدارة الأمن بأنفسهم، مع الحفاظ على قدرات التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي المحدود.^(٣٩)

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

في شباط عام ٢٠٢١ عقد الاتحاد الأفريقي دورته الرابعة والثلاثين، وكان من بين أبرز فعالياته تقديم رسائل ومدخلات من شركاء دوليين شملت رئيس الولايات المتحدة آنذاك جو بايدن، الذي أرسل رسالة مصوّرة رسمية إلى القمة تؤكد التزام الإدارة الأمريكية بالتعاون والشراكة الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي في قضايا متعددة.

وكذلك التزام الولايات المتحدة بالعمل كشريك متضامن مع الدول الأفريقية في تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية، والتأكيد على أهمية التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-١٩، والتعاون في مجالات التجارة والاستثمار، ودعم الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز فرص النمو المستدام. كما جاءت مشاركة الولايات

وتحفيز الابتكار التكنولوجي في القارة.^(٤٣)

كما أعطت الإدارة اهتمامًا كبيرًا لقانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA)، إذ سعت إلى تجديده وتحديثه لتوسيع المزايا التصديرية للدول الأفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية في الأسواق الأمريكية، وتشكل هذه المبادرات مجتمعة جزءًا من رؤية شاملة لتعزيز التجارة والاستثمار المستدام، ودمج الأبعاد الرقمية والطاقة في استراتيجية النمو الاقتصادي، بما يدعم الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في القارة.^(٤٤)

وعلى صعيد التحول الرقمي والطاقة المتجددة خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، أبرمت الخدمة التجارية الأمريكية اتفاقيات تعاون مع البنك الأفريقي للتنمية لتعزيز البنية التحتية الرقمية، توسيع الوصول إلى الإنترنت، وتحفيز الابتكار التكنولوجي، بما يعزز التجارة الرقمية والاستثمار المستدام في القارة، بالإضافة إلى ذلك، أعطت الإدارة اهتمامًا كبيرًا لقانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA)، إذ عملت على تجديده وتحديثه لزيادة استفادة الدول الأفريقية من الوصول المعفى من الرسوم الجمركية إلى الأسواق الأمريكية، وهو ما يساهم في تنويع الصادرات وتحسين القدرة التنافسية للقارة.^(٤٥)

الخاتمة والاستنتاجات

أظهرت استراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في إفريقيا اعتمادًا على إجراءات قصيرة المدى في المجال الأمني، تمثلت في

Development Finance Corporation (DFC) وبرامج شراكة مثل Prosper Africa Digital Transformation و Africa with Africa Initiative، وذلك بهدف زيادة الدخول إلى الأسواق، وتعزيز القدرات المحلية، وجذب رأس المال الخاص إلى مشاريع تنموية استراتيجية. من جهة أخرى، أفضت هذه المبادرات إلى إبرام اتفاقيات شراكة وتقاسم الخبرات بين الشركات الأمريكية والأفريقية في مجالات الطاقة المتجددة والخدمات الرقمية، بما يعزز فرص النمو ويدعم التحول الاقتصادي الشامل في المنطقة.^(٤٦)

في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ركزت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه إفريقيا على تعزيز التكامل التجاري والاستثماري مع الدول الأفريقية، مع إيلاء أهمية خاصة لتسهيل دخول الشركات الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية وتحسين البيئة المؤسسية للبنى التحتية اللوجستية والنقل.^١ في هذا الإطار، عززت الإدارة شراكاتها مع مؤسسات مالية أفريقية من خلال مذكرة تفاهم استراتيجية بين Prosper Africa والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank)، بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل، دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والإبداع. وفي الوقت نفسه، أبرمت الخدمة التجارية الأمريكية اتفاقيات تعاون مع البنك الأفريقي للتنمية لتعزيز التحول الرقمي، عبر تطوير البنية التحتية الرقمية، توسيع الوصول إلى الإنترنت،

نطاق الشراكات المؤسسية والاستثمارية بما يعزز استقرار القارة على المدى الطويل.

التوصيات

تعزيز الشراكات الأمنية المستدامة: ضرورة تركيز الولايات المتحدة على بناء القدرات المحلية للشركاء الأفارقة عبر برامج تدريبية مشتركة، دعم الاستخبارات الميدانية، وتقوية التحالفات الإقليمية، بما يضمن استقراراً طويلاً للأمد ويقلل من الاعتماد على التدخلات العسكرية المباشرة.

دمج الأمن بالنمو الاقتصادي: أهمية ربط السياسات الأمنية بالاقتصادية، بحيث يساهم الاستثمار والتنمية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مع إعطاء الأولوية لبرامج مثل Prosper Africa و AGOA التي تدعم التجارة، الابتكار، والطاقة المتجددة.

تشجيع الاستثمار المستدام والطويل الأمد: التوصية باستمرار الإدارة الأمريكية في بناء شراكات مع المؤسسات المالية الأفريقية لتسهيل التمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، مع الالتزام بالشفافية والمساءلة لضمان تحقيق أثر ملموس.

تطوير برامج مبتكرة لمواجهة التحديات العابرة للحدود: ضرورة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وتحليل البيانات لتعزيز قدرة الدول الأفريقية على مواجهة الإرهاب والتهديدات

الضربات الجوية والاستخبارات عن بعد، مع تقليص الوجود العسكري المباشر وعدم الاستثمار في بناء القدرات المحلية بشكل مستدام بينما اتجهت إدارة بايدن إلى نهج أكثر توازناً واستدامة، أعادت نشر قوات محدودة لدعم التدريب وتعزيز قدرات الشركاء الأفارقة، وربطت الأمن الميداني بالاستثمارات الاقتصادية والتنمية لضمان استقرار طويل الأمد.

في الجانب الاقتصادي، اتسمت استراتيجية ترامب بالتركيز المحدود على التجارة والبرامج قصيرة الأجل مثل AGOA، مع تقليص التعاون متعدد الأطراف وغياب رؤية شاملة للبنية التحتية أو التحول الرقمي، أما إدارة بايدن فقد أعادت توجيه الاهتمام نحو شراكات اقتصادية طويلة الأمد، توسعت في التجارة والاستثمار عبر Prosper Africa و AGOA، ودعمت مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، وعززت التحول الرقمي بالشراكة مع مؤسسات إفريقية كالبنك الإفريقي للتنمية و Afreximbank.

يتضح أن نهج الرئيس جو بايدن أكثر شمولية واستدامة، إذ يجمع بين الأمن والتنمية الاقتصادية، بينما اتسم نهج الرئيس دونالد ترامب بكونه قصير الأمد ومباشر.

يمكن القول إن إدارة الرئيس جو بايدن سعت إلى معالجة نقاط الضعف في استراتيجية دونالد ترامب من خلال تمكين الشركاء الأفارقة، ودمج الاقتصاد والتنمية مع الأمن، وتوسيع

- الاسميرية، ليبيا، العدد ٢١، ٢٠١١، ص ٥٦
- ٦- ريمة مرزوق، إفريقيا: الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية، من كتاب التوجهات الدولية نحو القارة الأفريقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ٣٤
- 7- Huriye yildirim,ferdi gucyetmez, Emerging African geopolitics: in the shadow of conflicts, Cambridge scholar publishing, united kingdom, 2023, p88
- 8- Gordon Crawford and others, Africa's energy futures: critical geopolitics and development, Routledge, New York, 2023, p 63
- ٩- خالد حنفي علي، النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، المجلد ٤٢، العدد ١٦، ٢٠٠٦، ص ٨٨-٨٦
- ١٠- ريمة مرزوق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩
- ١١- حسني عبد الغني، التجارب السياسية في إفريقيا، الدار المصرية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٤.
- ١٢- صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٣
- العابرة للحدود، مع الاستفادة من خبرات الإدارات السابقة في موازنة التدخل العسكري المباشر مع دعم الشركاء المحليين.
- مراجعة السياسات وتقييم أثرها بشكل دوري: إنشاء آليات مستمرة لرصد وتقييم نتائج السياسات الاقتصادية والأمنية في القارة، بما يتيح تعديل الاستراتيجيات وفقاً للتغيرات الميدانية والسياسية، وقياس أثر الاستثمارات على التنمية المحلية وكفاءة الشراكات الأمنية.
- ### الهوامش
- ١- ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافية البوليتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان. ٢٠١٦، ص ٢٧٥
- ٢- خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، دار المنهل، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧٨
- 3- Position of Africa as an influential global development springer, Switzerland, p25 Yuni and others,
- ٤- دينا خليفة، القرن الأفريقي بين المفهوم والأهمية (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، ٢٠٢٣، ص ٨٣
- ٥- الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية في إفريقيا، مجلة الجامعة

القوى والمصالح، دار العربي لنشر والتوزيع،
القاهرة ٢٠١٧، ص ٨٧

١٦- منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية
الأمريكية: البداية والنهاية، دار الكتاب العربي،
دمشق، ٢٠٠٥، ص ٣٧

17- David J. Francis, US Strategy
in Africa: AFRICOM, Terrorism
and Security Challenges, Rout-
ledge, UK, 2011, P78.

*قوات الأفريكوم (AFRICOM) هي القيادة
العسكرية الأمريكية الخاصة بالقارة الأفريقية،
أنشئت عام ٢٠٠٧ بهدف تنسيق الأنشطة
العسكرية والأمنية الأمريكية في أفريقيا. تركز
مهامها على مكافحة الإرهاب، دعم الاستقرار
الإقليمي، تدريب الجيوش الأفريقية، وتعزيز
التعاون الأمني، مع اعتماد الحضور غير
المباشر غالباً عبر الشراكات والتدريب بدل
الانتشار العسكري الواسع.

18 Nicolas van de Walle , “US Pol-
icy Towards Africa: The Bush
Legacy and the Obama Admin-
istration, African Affairs, . Ox-
ford University Press ,UK, Vol.
109, Issue 434, pp. 1–21

١٩- خالد التتازاني، الانتشار العسكري
الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، مجلة
المستقبل العربي، بيروت، ٢٠١٥، ٤٣٦٤، ص
٣٠.

13- Cassandra R. Veney , U.S.-Africa
Relations: From Clinton to Obama,
Lexington Books, Maryland, U.S.A,
2014, P 25

14- Falvia gasbarri, Foreign Policy
and the End of the Cold War in
Africa: A Bridge between Global
Conflict and the New World Order,
1988–1994, Routledge, UK, 2020, p
67

15- Op,cit, p 69

* هو قانون النمو والفرص في إفريقيا
(African Growth and Opportunity)
(Act – AGOA)، وهو تشريع تجاري
أمريكي يقضي بتوفير وصول معفى من الرسوم
الجمركية إلى الأسواق الأمريكية لمنتجات نحو
أكثر من ٨٠٠، ١ سلعة تصدرها الدول الأفريقية
المؤهلة، شرط الالتزام بمعايير اقتصادية
وسياسية محددة تعزز الإصلاحات السوقية
والحكم الرشيد. ويُنظر إلى هذا القانون كآلية
مركزية لتعزيز الصادرات الإفريقية، وتحفيز
الاستثمار والتوظيف في قطاعات صناعية
وزراعية متنوعة، إضافة إلى دعم العلاقات
التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة
والقارة السمراء، يقدم AGOA بذلك نموذجاً
بارزاً عن كيفية توظيف السياسة التجارية
الأمريكية كأداة لتعميق الاندماج الاقتصادي
وتعزيز النفوذ الاستراتيجي في إفريقيا عبر
تسهيل دخول المنتجات الإفريقية إلى سوق كبير
ومفتوح مثل السوق الأمريكية: مجموعة باحثين
إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية: صراع

23- Op,cit, p8

* مناورات "الأسد الإفريقي" (African Lion) هي أكبر مناورة عسكرية مشتركة تقودها القيادة الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) بالشراكة مع دول إفريقية وحلفاء متعددين، وتهدف إلى تعزيز التشغيل البيني والتعاون العسكري بين الولايات المتحدة وشركائها عبر تدريبات واقعية مشتركة في مجالات متعددة تشمل البر والبحر والجو، بما يعزز الجاهزية والقدرة على العمل المشترك في بيئات أمنية معقدة. وقد شاركت في النسخ الأخيرة من المناورات قوات من أكثر من ٤٠ دولة وأكثر من ١٠,٠٠٠ عنصر، موزعة عبر مواقع في المغرب، تونس، غانا والسنغال، مما يؤكد أهميتها كأداة للربط الاستراتيجي وبناء القدرات الأمنية على المستوى الإقليمي.

٢٤- * قوة دول الساحل الخمس (G٥ Sahel) هي تشكيل أمني-عسكري إقليمي أُعلن عن إنشائه عام ٢٠١٤ ويضم خمس دول هي: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو، ويهدف إلى تنسيق الجهود المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في منطقة الساحل الإفريقي. وقد حظيت هذه القوة بدعم دولي، خاصة من فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، باعتبارها أداة إقليمية لتعزيز مبدأ تحمّل الشركاء المحليين للمسؤولية الأمنية، وتقليص الاعتماد على التدخل العسكري الخارجي المباشر. شاكر ظريف ومعاوي

20 African security analysis: united states policy in Somalia and the Horn of Africa, ASA strategic assessment, 2025 available at: <https://www.african-securityanalysis.org/reports/united-states-policy-in-somalia-and-the-horn-of-africa-asa-strategic-assessment>

21- Peter , J. Pham, U.S. Africa Command and America's Strategic Interests in Africa. Journal of the Middle East and Africa, 2020, vol 11, p123–140.

* استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠١٨ تمثل إطار التوجه الأمريكي الرسمي خلال إدارة دونالد ترامب لتعزيز الحضور الأمريكي في القارة، وقد ركزت على حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة عبر دعم الأمن والاستقرار، توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وموازنة النفوذ الدولي المتصاعد، لاسيما الصيني والروسي، إلى جانب تشجيع الحوكمة الرشيدة والشراكات التنموية.

22-Summary of the 2018 National defense strategy Of the united states of America, available on <https://media.defense.gov/2020/May/18/2002302061/-1/-1/1/2018-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-SUMMARY.PDF>

من أوباما إلى بايدن،" مجلة السياسة والقانون،
المركز الديمقراطي العربي (٢٠٢١): ص.
٤٥

25- Vanda felbab-brown, the US
Troop Withdrawal from Soma-
lia: Why Now and What Are the
Implications? Brookings Institu-
tion, Washington, D.C, 2020. P
89

26-25 26/ Nicolas Cook, Sub-
Saharan Africa: Key Issues and
U.S. Engagement. CRS Report ,
Congressional Research Service
Washington, DC, 2020,p-p 2-14

Nicolas Westcott, The trump admin-
istration's Africa policy, African
affairs, oxford university
press, vol473, issue118, p-p47-49

27-27 Po, cit, p 65

28- Joshua Meservey, The Prosper
Africa Initiative: A New Ap-
proach to U.S.-Africa Relations,
Heritage Foundation (Washing-
ton, DC, 2019), p 5-7.

29- Op, cit, p -p 13-15 , Oyetunde
Timothy Oyeyem

30- And Rafaella Fortini Queiroz
Grenfell "Access to COVID-19
Vaccines and Testing in Africa:
The Importance of COVAX –
Nigeria as a Case Study, Patho-
gens and Global Health, united

وفاء, مقال بعنوان :مجموعة الساحل الخمس
وفكرة الاستقلالية الأمنية لتحقيق الاستقرار
الإقليمي: هل ينجح الأمر بدون الجزائر؟, مجلة
السياسة العالمية, الجزائر, ٢٠٢٥, ص٨٤

National Security Strategy of the
United States of America ,United
States National Security Council,
(Washington, DC: The White House,
٢٠١٧); John Bolton, Remarks
on the Trump Administration's
New Africa Strategy (Heritage
Foundation, December, ٢٠١٨, p. ٣٨

* وهي الخطة الطارئة للإغاثة من الإيدز
(PEPFAR)، التي أطلقت خلال إدارة الرئيس
الأمريكي جورج بوش الابن عام ٢٠٠٣، إحدى
أبرز أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية
الأمريكية تجاه أفريقيا. وتتجاوز هذه المبادرة
كونها برنامجاً صحياً دولياً لمكافحة الأوبئة
(الإيدز والسل والملاريا)، لتشكّل ركيزةً
للاستقرار المؤسسي في العلاقات الأمريكية-
الأفريقية؛ إذ تعكس استمرارية الالتزامات
الإنسانية لواشنطن بمعزل عن التحولات
الحزبية في البيت الأبيض. وقد حافظت المبادرة
على تدفقات تمويلية مليارية ثابتة تحت إشراف
الكونغرس، مما مكنها من لعب دور حيوي في
تعزيز الأمن الصحي القاري وبناء شراكات
استراتيجية طويلة الأمد مع دول القارة : أحمد
فارس علي، "السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه أفريقيا: محددات الاستمرارية والتغيير

٣٦- قراءات إفريقية. "دلالات الجولات الأمريكية بالقارة الإفريقية: وثيقة Vital Partners, Shared Priorities متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://qiraatafrican.com>. ١١٧٢٨/com

37- Alexander Yuryevich Urnov, The Second United States-Africa Leaders Summit (13-15 December 2022), Asia & Africa Today, Institute of African Studies, No. 2, 2023, p-p 25-33., Moscow

38- Op,cit,p35

٣٩- "الولايات المتحدة تكمل انسحابها من آخر قواعدها العسكرية في النيجر"، https://arabic.euronews.com/٠٧/٠٨/٢٠٢٤/niger-us-army-troops-withdrawal-africa?utm_source=chatgpt.com

40- Olufunto Olusanya, and others, Examining the Implementation of Digital Health to Strengthen the COVID-19 Pandemic Response and Recovery and Scale up Equitable Vaccine Access in African Countries, Cornell University, USA, 2022, p 60

https://ke.usembassy.gov/president-bidens-message-to-african-union-summit-participants/?utm_source=chatgpt

kingdom, vol 117,issue 2, 2023,p-p 123- 134

31- Op, cit, p 153

٣٢- نيفين مساعد, السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن: بين الاستمرارية والتغيير, كراسات استراتيجة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, ع ٣٣٢, ٢٠٢٢, ص-ص ١٤-١٦.

٣٣- نيفين مساعد, مصدر سبق ذكره, ص ١٩

* وثيقة Vital Partners, Shared Priorities: The Biden Administration's Sub-Saharan Africa Strategy أعلنت رسميًا في ٨ آب ٢٠٢٢ خلال خطاب لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في جامعة بريتوريا بجنوب إفريقيا, كإطار استراتيجي لمقاربة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في عهد إدارة بايدن.

٣٤- مجموعة باحثين, القمة الإفريقية الثانية السياقات والاهداف وفرص النجاح, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, ٢٠٢٢, ص-ص ٥-٧

٣٥- قراءات إفريقية. "دلالات الجولات الأمريكية بالقارة الإفريقية: وثيقة Vital Partners, Shared Priorities متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://qiraatafrican.com>. ١١٧٢٨/com

القاهرة، ٢٠١٨

com

صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي
في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة، دار
النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١

مجموعة باحثين، إفريقيا والولايات
المتحدة الأمريكية: صراع القوى والمصالح، دار
العربي لنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٧

منصور عبد الحكيم، الإمبراطورية الأمريكية
: البداية والنهاية، دار الكتاب العربي، دمشق،
٢٠٠٥

مجموعة باحثين، القمة الأفريقية الثانية السياقات
والأهداف وفرص النجاح، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢

ثانيا / المجلات والدوريات :-

دينا خليفة، القرن الأفريقي بين المفهوم والاهمية
(دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات السياسية
والاقتصادية، جامعة السويس، ٢٠٢٣

الصادق محمود عبد الصادق، مقومات
ومعوقات التنمية في إفريقيا، مجلة الجامعة
الاسمرية، ليبيا، العدد ٢١، ٢٠١١

خالد حنفي علي، النفط الأفريقي: بؤرة جديدة
للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز
الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
مصر، المجلد ٤٢، العدد ١٦٤، ٢٠٠٦

خالد التنزاني، الانتشار العسكري الأمريكي
في إفريقيا: الدوافع والرهانات، مجلة المستقبل

41- Alexander Yuryevich Urnov,
op,cit,p48

42- Ibid,p50

٤٣ - آية محاسب عبد الحميد مصطفى، "قراءة
تحليلية لقمة الأعمال الأمريكية- الإفريقية: من
المساعدات إلى شراكات المصالح"، مجلة
قراءات إفريقية، جامعة أسوان، المجلد ١٢،
العدد ٢، ٢٠٢٥، ص-ص ٧٧-٩٥.

44-Alexander Yuryevich
Urnov,op,cit,p87

٤٥ - آية محاسب عبد المجيد، مصدر سبق
ذكره، ص ١٢٣

المصادر

أولا / الكتب :-

ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافية البوليتيكية،
دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان . ٢٠١٦

خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم
البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في
متغيراتها، دار المنهل، بيروت، ٢٠٠٩

ريمة مرزوق، إفريقيا: الخصائص الجيوسياسية
والثروة الاقتصادية، من كتاب التوجهات الدولية
نحو القارة الأفريقية، المركز الديمقراطي
العربي، برلين، ٢٠٢٠

حسني عبد الغني، التجارب السياسية في إفريقيا
، الدار المصرية الحديثة للطباعة والنشر،

٣/ African security analysis: united states policy in Somalia and the Horn of Africa, ASA strategic assessment, ٢٠٢٥ available at: <https://www.africansecurityanalysis.org/reports/united-states-policy-in-somalia-and-the-horn-of-africa-asa-strategic-assessment>

٤. "الولايات المتحدة تكمل انسحابها من آخر قواعدها العسكرية في النيجر"، يورونيوز (٧ أغسطس ٢٠٢٤)، https://arabic.euronews.com/niger-us-army-troops-withdrawal-africa?utm_source=chatgpt.com

٥/ https://ke.usembassy.gov/president-bidens-message-to-african-union-summit-participants/?utm_source=chatgpt.com

رابعاً / المصادر باللغة الإنكليزية :-

Position pf Africa as an influential global development springer , switzerland, Yuni and others,

Huriye yildirim, ferdi gucyetmez, Emerging African geopolitics: in the shadow of conflicts, Cambridge scholar publishing, united kingdom, ٢٠٢٣

العربي , بيروت, ٢٠١٥, ٤٣٦ع

أحمد فارس علي، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا: محددات الاستثمارية والتغيير من أوباما إلى بايدن"، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي (٢٠٢١):

نيفين مساعد، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن: بين الاستثمارية والتغيير، دراسات استراتيجة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٣٣٢ع، ٢٠٢٢

آية محسب عبد الحميد مصطفى، "قراءة تحليلية لقمة الأعمال الأمريكية-الإفريقية: من المساعدات إلى شراكات المصالح"، مجلة قراءات إفريقية، جامعة أسوان، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٥

ثالثاً / الانترنت :-

قراءات إفريقية. "دلالات الجولات الأمريكية بالقارة الإفريقية: وثيقة Vital Partners, Shared Priorities متوفر على الموقع الإلكتروني : <https://qiraatafrican.com>. ١١٧٢٨/com

٢. Summary of the ٢٠١٨ National defense strategy Of the united states of America, available on <https://media.defense.gov/٢٠٢٠/May/-/١-٢٠٠٢٣٠٢٠٦١/١٨-٢٠١٨/١/NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-SUMMARY.PDF>

- Interests in Africa. Journal of the Middle East and Africa, ٢٠٢٠, vol ١١
- National Security Strategy of the United States of America ,United States National Security Council, (Washington, DC: The White House, ٢٠١٧); John Bolton, Remarks on the Trump Administration's New Africa Strategy (Heritage Foundation, December, ٢٠١٨
- Vanda felbab-brown, the US Troop Withdrawal from Somalia: Why Now and What Are the Implications? Brookings Institution, Washington, D.C, ٢٠٢٠.
- Nicolas Cook, Sub-Saharan Africa: Key Issues and U.S. Engagement. CRS Report , Congressional Research Service Washington, DC, ٢٠٢٠.
- Nicolas Westcott, The trump administration's Africa policy, African affairs, oxford university press, vol ٤٧٣, issue ١١٨
- Gordon Crawford and others, Africa's energy futures: critical geopolitics and development , Routledge, New York, ٢٠٢٣
- Cassandra R. Veney , U.S.-Africa Relations: From Clinton to Obama, Lexington Books, Maryland, U.S.A, ٢٠١٤
- Falvia gasbarri, Foreign Policy and the End of the Cold War in Africa: A Bridge between Global Conflict and the New World Order, ١٩٩٤-١٩٨٨, Routledge, UK, ٢٠٢٠.
- David J. Francis, US Strategy in Africa: AFRICOM, Terrorism and Security Challenges, Routledge, UK, ٢٠١١
- Nicolas van de Walle , "US Policy Towards Africa: The Bush Legacy and the Obama Administration, African Affairs, . Oxford University Press ,UK, Vol. ١٠٩, Issue ٤٣٤
- Peter , J. Pham, U.S. Africa Command and America's Strategic

الملخص

اكتسبت القارة الأفريقية أهمية متزايدة في الاستراتيجيات الدولية المعاصرة، بفضل ثرواتها الطبيعية، وأسواقها الواعدة، وموقعها الجيوسياسي المؤثر، إلى جانب دورها المتصاعد في قضايا الأمن الإقليمي والدولي، خاصة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية وحماية الممرات البحرية الحيوية. وفي هذا الإطار، شهدت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٤) تصاعداً ملحوظاً في مستوى الانخراط، في ظل احتدام التنافس الدولي مع الصين وروسيا، إلى جانب استمرار الحضور الأوروبي في القارة، يتضمن البحث في طياته تحليل أبعاد الاستمرارية والتغير في التوجه الأمريكي بين إدارتي ترامب وبايدن، إذ تبنت الأولى مقاربة أمنية-اقتصادية براغماتية، بينما سعت الثانية إلى تنشيط الدبلوماسية متعددة الأطراف مع التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومع ذلك، ظل جوهر الأولويات الاستراتيجية الأمريكية ثابتاً، متمثلاً في حماية الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، وضمان أمن الطاقة واستقرار الممرات البحرية، فضلاً عن موازنة نفوذ القوى الدولية المنافسة داخل القارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية / الاستراتيجية الأمريكية
، القارة الأفريقية ، الجانب الأمني ، الجانب الاقتصادي ، التنافس الجيوسياسي

Joshua Meservey, The Prosper Africa Initiative: A New Approach to U.S.-Africa Relations, Heritage Foundation (Washington, DC, ٢٠١٩).

Oyetunde Timothy Oyeyem And Rafaella Fortini Queiroz Grenfell "Access to COVID-19- Vaccines and Testing in Africa: The Importance of COVAX – Nigeria as a Case Study, Pathogens and Global Health, united kingdom, vol ١١٧, issue ٢٠٢٣, ٢

Alexander Yuryevich Urnov Today, Institute of African Studies, The Second United States-Africa Leaders Summit (١٣-١٥ December ٢٠٢٢) , Asia & Africa, No. ٢, ٢٠٢٣, p-p . ٣٣-٢٥, Moscow

Examining the Implementation of Digital Health to Strengthen the COVID-19 Pandemic Response and Recovery and Scale up Equitable Vaccine Access in African Countries , Cornell University, USA, ٢٠٢٢

multilateral diplomacy with greater emphasis on democracy, human rights, and sustainable development. Nevertheless, the core U.S. strategic priorities remained largely unchanged, centered on safeguarding national security, counterterrorism efforts, ensuring energy security and the stability of maritime routes, as well as balancing the influence of competing international powers within Africa.

Abstract

The African continent has acquired growing prominence in contemporary international strategies due to its abundant natural resources, promising markets, and influential geostrategic location, in addition to its expanding role in regional and global security issues, particularly in counterterrorism, irregular migration, and the protection of vital maritime routes. In this context, U.S. policy toward Africa during the period (2017-2024) witnessed a notable increase in engagement amid intensifying international competition with China and Russia, alongside the continued European presence. This study focuses on analyzing the dimensions of continuity and change in the U.S. orientation between the Trump and Biden administrations. The former adopted a pragmatic security-economic approach, whereas the latter sought to revitalize